The Rise of China and the Future of Kuwaiti-Chinese Relations: From Cooperation to Strategic Partnership

Nasser Alajmi

Abstract: The aim of this research is to explore the prospects of the relationship that holds between Kuwait and China since 1971. The previous literature on this issue had focused on the political, historical and economic bilateral relationship, while this research will mainly focus on the following questions:What will the future of the relationship between China and Kuwait look like? What factors will stimulate strategic partnership? How can China's rise affect the bilateral relationship between these two countries? What are the existing indicators of partnership and the obstacles facing the strategic partnership? This research found that the future of the strategic partnership between these two countries can be anticipated using some existing indicators. The future of the bilateral relations can be noted, measured and anticipated by China's political and economic future strength in the global system. Furthermore, since Kuwait is regarded as one of the biggest sourcesof energy providing to China, China may tend to strengthen its current relation to protect its national security. In addition, Kuwait took a major step towards strengthening this strategic partnership with China by joining China's giant and strategic project "One Road One Belt". Also, Kuwait has recently emphasized its commitment to this partnership by starting to build the "Silk City". Moreover, the strategic dialogue forum between China and the GCC states, which include Kuwait, and its outcomes reinforced the relationship between those countries. Perhaps the most significant limitations of such partnership are manifested by the poor level of communication and the lack of military-security cooperation.

Keywords: The Rise of China, Kuwaiti Chinese Relations, Strategic Partnership.

الصعود الصيني ومستقبل العلاقات الكويتية - الصينية: من التعاون إلى الشراكة الإستراتيجية

ناصر العجمي(*)

ملخص: يسعى البحث إلى استشراف مستقبل العلاقات الكويتية– الصينية بعد مرور 45 عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية منذ 1971؛ فالدراسات السابقة قامت بتغطية العلاقات الثنائية على المستويات السياسية والتاريخية والاقتصادية؛ أي أنها لم تخرج من دائرة التعاون الثنائي؛ لذلك فإن المشكلة البحثية يمكن تقسيمها إلى عدة أسئلة رئيسة، ما طبيعة مستقبل العلاقات الكويتية – الصينية؟ ما العوامل التي ستعزز من فرصة الشراكة الإستراتيجية؟ كيف سيؤثر الصعود الصيني على العلاقات الثنائية؟ ما المظاهر الراهنة للشراكة والمعوقات التي تواجهها؟ يؤكد البحث أن مستقبل العلاقات سيشهد تطوراً في اتجاه الشراكة الإستراتيجية اعتماداً على مؤشرات لتلك العلاقة القائمة حالياً، يمكن ملاحظتها وقياسها والتنبؤ بمستقبل العلاقات الثنائية بناء عليها، في حين أن أهمية الشراكة الإستراتيجية تنطلق من الأهمية المتزايدة للصين في النظام العالمي وفي الاقتصاد السياسي العالمي على وجه التحديد، في حين تشكل الكويت مصدراً أساسياً وشريكاً رئيساً للصين في تزويدها بالطاقة، وهي القضية الأولى للأمن القومي الصيني وفي عقد اتفاقية خاصة بمدينة الحرير التي ستمثل أهمية كبرى لمشروع القرن 21 "الحزام والطريق" وفتح مكتب تابع لهيئة الاستثمار، وهو مؤشر قوي لأهمية الصين المتزايدة، إضافة إلى منتدى الحوار الإستراتيجي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، المنضمة إليه الكويت وما نتج من ذلك الحوار، في حين أن أبرز المعوقات أمام تحقيق تلك الشراكة هما ضعف المعاملات الاتصالية وغياب التعاون العسكري – الأمني.

المصطلحات الأساسية: الصعود الصيني، العلاقات الكويتية – الصينية، الشراكة الإستراتيجية.

(*) برنامج الماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت.
nassssser.com@gmail.com

مقدمة:

عند صعود القوى الدولية أو انهيارها فإن ذلك بالضرورة ينعكس على النسق الدولي القائم، فالتغيير الذي يطرأ على الوحدات الدولية زيادة عددها أو انقسامها لأكثر من وحدة تراجع عددها واندماجها كدولة مركبة؛ كذلك ما يطرأ على العمليات الدولية سلماً أو صراعاً وتغير البنيان الدولي بتغير توزيع القوى والأيديولوجيا والثقافة بين الأمم؛ لذلك فإن الصعود الصيني ينظر له ببالغ الأهمية على أنه أحد التحديات التي تواجه النظام الدولي القائم، في حين تنظر له بعض الدول على الجانب الآخر كفرصة للتحرر من القيود الدولية المفروضة على سلوكها وطموحاتها وسياساتها الخارجية؛ لذلك وبناءً على ما تقدم فإن دراسة العلاقات الكويتية – الصينية تنطلق أساساً من تأكيد أن ذلك الصعود يؤثر تأثيراً مباشراً على الوحدات الدولية كأحد أبرز عناصر النسق الدولي؛ فقد تميزت العلاقات الكويتية–الصينية طيلة 45 عاماً من إقامة العلاقات الدبلوماسية بنمط من التفاعل ساده التعاون والود والاحترام المتبادل مع تأكيد البلدين على القضايا المشتركة والتحديات والمصاعب والمعوقات التي تواجه الأمتين، وتبادل الطرفان زيارات المستوى الرفيع للقيادات العليا في سبيل تسهيل العقبات وتأكيد مواجهة التحديات. حاضر هذه العلاقة يؤكد وجود مؤشرات لمستقبل واعد ينطلق من ضرورات الشراكة في سبيل تأمين المصالح الحيوية للدولتين؛ فدولة طموحة بحجم الصين أذهلت المجتمع الدولي في قدرتها السريعة خلال عقد من الزمن على الصعود كمنافس تجاري واقتصادي بعد أكثر من ثلاثة عقود من الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين، وهو الأمر الذي يؤكد قدرتها على إحداث تغييرات أساسية في جانب المؤسسية الدولية وفي مقدمتها إصلاح نظام التجارة العالمي الخاص بالسياسات التجارية التمييزية أو التي تستخدم أداة سياسية، في حين أن دولة مثل الكويت تتمتع بمقدرات تتمثل في الثروة الطبيعية من النفط الخام الخفيف ضئيل التكلفة، والقدرة على تحقيق شراكات المدى الطويل، وذلك متزامن مع سياستها الخارجية المتزنة والرشيدة في التعامل مع المجتمع الدولي محفزة على إقامة العلاقة الإستراتيجية.

إن الحديث عن الصعود الصيني يمكن النظر إليه من جوانب متعددة؛ ففي حين شغل الأدب السابق في تقييم ذلك الصعود استناداً إلى تاريخ صعود القوى وانهيارها أو هبوطها إضافة إلى، استشراف مستقبل الصين الصاعدة في سلم النظام الدولي

الهرمي في مستويات الدول ومكانتها في السياسة الدولية إضافة إلى علاقتها بالمهيمن وحلفائه الداعمين للنظام القائم، فإن هذا البحث يهدف إلى استشراف مستقبل العلاقات الكويتية – الثنائية في ضوء الصعود الصيني في القرن الواحد والعشرين انطلاقاً من القاعدة الأساسية التي تؤكد أن ما يؤثر على البنيان الدولي في فترة زمنية ومرحلة تاريخية معينة يؤثر بشكل مباشر على العلاقات الدولية والوحدات الدولية في الفترة ذاتها أو في أثناء فترات التغيير الذي يطرأ على النسق القائم.

أهمية الدراسة:

تمكن الصين من تحقيق نمو اقتصادي مستقر، ولا سيما العقد الأول من القرن الحالي قد تبعه تطورات في إستراتيجية الصين تجاه مكانتها في النظام الدولي، فالصين أحد اللاعبين الدوليين غير الراضين عن الوضع القائم، علاوة على ذلك فإن منطلقاتها الفكرية العقائدية تتعارض بشكل حاد مع نظيرتها الولايات المتحدة التي أسست لنظام دولي جديد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بمساعدة الراضين عن تلك القواعد وطبيعة التنظيم والسلوك الدولي الواجب اتباعه تجاه متغيرات السياسة الدولية.

مع سعي الصين الصريح في الجانب السياسي عبر مناداتها بنظام دولي متعدد الأقطاب والضمني عبر تحركاتها العسكرية في المحيطين الهادئ والهندي ونزاعاتها المتفاقمة في بحري الصين الجنوبي والشرقي وتجليات حضورها غير المسبوق في الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً، تزداد أهمية الصين بالنسبة للدول الصغرى والمتوسطة، فحدوث أي تغيير في توزيع القوة في النظام الدولي والبنيان الدولي ينعكس على أنماط العلاقات الدولية ومن تلك الدول دولة الكويت؛ فهي دولة تعتمد على الأحلاف الدولية لمواجهة التهديدات الدولية والإقليمية إلى جانب منظمة دول مجلس التعاون في إطار الدفاع المشترك، وتتخذ من دبلوماسية "اليد الممدودة" أداة لمد جسور التواصل مع دول العالم وشعوبه من أجل المساهمة في تأمين بيئة آمنة في تلك الدول، وهو الأمر الذي يؤدي دوراً محورياً تجاه حفظ السلم والأمن الدوليين.

لذلك تأتي أهمية الدراسة من وجود تغيرات طرأت على مكانة الصين في النظام الدولي وطموحاتها التي ترجمت على شكل حزم من البرامج ضمن السياسة الخارجية إضافة إلى خطط مستقبلية؛ وهو الأمر الذي يلزم صانع القرار الكويتي

التفكير بعقلانية دور ذلك التغير وأثره على مستقبل النظام والسلم والأمن الدوليين وانعكاساته على الكويت وإدخال التعديلات اللازمة على السياسة الخارجية بما يتوافق ومرحلة التغير الذي طرأ على النظام الدولي.

المشكلة البحثية:

إن أهمية العلاقات الكويتية – الصينية ينظر لها على المستوى الثنائي؛ بمعنى أن تلك العلاقات ينتج عنها منافع ليست بالضرورة متكافئة ولكنها مهمة بالنسبة للدولتين؛ وهو الأمر الذي تطرقت له الدراسات السابقة في سعيها نحو الخروج بنتائج لوصف طبيعة العلاقة الثنائية؛ فبعد مرور 45 عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الكويت والصين تضمنت فترات زمنية من التعاون السياسي والاقتصادي على وجه التحديد، ما زالت الدراسات التي تناولت مضمون تلك العلاقات وظاهرها محصورة في الجانب الوصفي لها؛ بمعنى أن تلك الدراسات لم تتناول العلاقات الثنائية من زاوية أخرى أو باستخدام تصميمات بحثية مناسبة لطبيعة تلك العلاقة.

تنطلق المشكلة البحثية أساساً من الاعتقاد بأن العلاقات الصينية – الكويتية تشهد تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقة، تزامنت مع الصعود الصيني، وهو الأمر الذي أثار اهتمام المتخصصين وصانعي القرار؛ لافتراض أن التغيرات التي تطرأ على النسق الدولي تنعكس بشكل مباشر على الدول الصغرى أو الدول التي لا تمتلك القدرة على إحداث الفعل في السياسة الدولية على مستوى مؤثر؛ لذلك فإن البحث هنا يركز بشكل أساسي على مستقبل العلاقات الصينية – الكويتية بالاعتماد على مؤشرات حالية لناتج تفاعل الدولتين طوال العقد الماضي بشكل خاص والصعود الصيني على الجانب الآخر، فالمشكلة البحثية تأتي بشكل رئيس استناداً إلى الملاحظات التي طرأت على وضع الصين وقوتها وتأثيرها ومستقبلها وانعكاساتها على علاقتها مع الكويت.

فبعد مرور 45 عاماً من التعاون، هل تشهد العلاقات الثنائية مستقبلاً من الشراكة الإستراتيجية؟ وهل هناك مظهر لمستقبل العلاقة يدفع الباحث لافتراض تحول نمط العلاقة من التعاون الثنائي التقليدي إلى الشراكة الإستراتيجية؟ لذلك فإن البحث هنا يهدف إلى محاولة استشراف مستقبل العلاقات الكويتية – الصينية، إضافة إلى بوادر الشراكة الإستراتيجية التي تؤسس لعلاقات بأنماط مختلفة في المستقبل والمظاهر أو المؤشرات التي تبنى عليها سيناريوهات مستقبل العلاقات

الثنائية، وفيما يتعلق بمستقبل العلاقات الثنائية تبرز عدة أسئلة: ما طبيعة مستقبل العلاقات الكويتية – الصينية؟ ما العوامل التي ستعزز فرصة الشراكة الإستراتيجية؟ كيف سيؤثر الصعود الصيني على العلاقات الثنائية؟ ما المظاهر الراهنة للشراكة الإستراتيجية والمعوقات التي تواجهها؟

الإطار النظري:

مراجعة الأدبيات:

تطرقت الأدبيات السابقة الخاصة بالعلاقات الكويتية – الصينية إلى طبيعة العلاقة وتطورها وجوانب التعاون الاقتصادية والسياسية منذ عام 1971؛ فهناك دراسات ركزت على العامل التاريخي في تطور العلاقات الثنائية، في حين ركزت الأخرى على المواقف التاريخية بينهما، وهناك الأبرز والأكثر دراسة وهو الجانب الاقتصادي في العلاقات، وعلى وجه الخصوص منذ أن أصبحت الصين معتمدة على الموارد الأولية في تجارتها مع بقية الدول بعد أن كانت مكتفية ذاتياً، إضافة إلى العلاقات على مستوى الزيارات الرسمية المتبادلة.

تلك الدراسات يمكن تقسيمها إلى عدة محاور على النحو الآتي:

1 – العلاقات الصينية – الكويتية الحديثة.

2 – المواقف السياسية في العلاقات الثنائية.

3 – العامل الاقتصادي في العلاقات الثنائية والزيارات الرسمية المتبادلة.

أولاً – العلاقات الصينية – الكويتية الحديثة:

جاءت الخطوة الأولى التي شهدت العلاقات الثنائية الودية بين جمهورية الصين الشعبية والكويت، متمثلة في اعترافها بالكويت عقب نيلها الاستقلال في يونيو 1961م على الرغم من أن العراق كانت حليفاً عربياً للصين، وتهديد العراق باتخاذ إجراءات عسكرية في حال استقلال الكويت؛ لذلك لم تلتفت الصين للادعاءات العراقية وقامت بدعم الكويت في مساعيها نحو الاستقلال، وتجسد ذلك في رسالة التهنئة التي بعثها رئيس الوزراء الصيني آنذاك تشو إن لاي "Zhou enlai" مؤكداً:

"بمناسبة استقلال الكويت أتشرف نيابة عن حكومة جمهورية الصين الشعبية بتقديم أحر التهاني القلبية متمنياً الازدهار والتقدم للكويت حكومة وشعباً" (Bin Huwaidi, 2002: 189).

وجدير بالذكر أن العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين بدأت في مارس 1971، ويعود سبب تأخر إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما إلى النزاعات التي شهدتها الصين منذ التحرير حتى حصول جمهورية الصين الشعبية على مقعد الأمم المتحدة الممثل للأمة الصينية.

وجاءت العلاقات الثنائية منذ 1971 على صدى أخبار صحيفة الديلي الصينية التي ورد فيها:

"إن كلاً من حكومة جمهورية الصين الشعبي – وحكومة دولة الكويت، تماشياً مع المصالح المشتركة لكل من الدولتين، ورغبة في تعزيز العلاقات في كافة المجالات [.....] وباعتراف دولة الكويت بجمهورية الصين الشعبية كممثل وحيد وشرعي لحكومة الصين – قررتا إقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفارة وتبادل السفراء في أقصر فترة ممكنة" (Bin Huwaidin, 2002: 191).

ثانياً – المواقف السياسية في العلاقات الثنائية:

موقف الكويت تجاه جمهورية الصين الشعبية 1971 "الصين الواحدة":

سارعت الكويت إلى الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية كممثل وحيد للأمة الصينية والوريث الشرعي للصين؛ فقد كانت أول دولة خليجية عربية تصوت لصالح جمهورية الصين الشعبية في الحصول على المقعد الخاص بالصين بدلاً من الصين الوطنية (تايوان) في منظمة الأمم المتحدة، وقد ثمنت جمهورية الصين الشعبية تلك الخطوة، لا سيما أنها تمثل خطوة في بناء العلاقات الثنائية كمدخل لإقليم شبه الجزيرة العربية.

كذلك كانت الكويت – ومازالت – تؤمن بمبدأ "الصين الواحدة" وتعارض أي محاولة لتقسيم الصين أو إيجاد دولتين صينيتين "الصين وتايوان"، كما أنها تدعم جهود جمهورية الصين الشعبية في سبيل حفظ سيادتها ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية (Niazi, 2009).

موقف جمهورية الصين الشعبية تجاه الكويت 1990:

وقفت جمهورية الصين الشعبية إلى جانب الكويت في أكثر من قضية، كان أبرزها حق الكويت الشرعي في الوجود، فقد صدمت الصين فور إذاعة خبر غزو العراق للكويت، الذي جاء معاكساً لعقيدة الصين التي تؤكد ضرورة غياب التهديدات الأمنية أو شن الحروب والنزاعات بين دول العالم الثالث، وكذلك معاكساً لمبادئ الصين للتعايش السلمي "المبادئ الخمسة"؛ ففي أول أيام الاعتداء أصدر وزير

الخارجية الصيني بياناً يؤكد فيه ضرورة احترام استقلال الكويت وتكامل أراضيها، وفي مايو 1991 زار رئيس الوزراء الصيني الكويت لينقل التهاني والتبريكات للكويت حكومة وشعباً بمناسبة التحرير (Niazi, 2009). إلا أن الموقف الصيني لم ينحصر في التنديد أو المطالبة بسحب القوات ووقف العدوان، بل كان موقفاً بارزاً في تأييدها للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي؛ فقد وافقت على جميع القرارات وكانت مؤيدة لها عدا القرار رقم 678؛ حيث امتنعت عن التصويت (Yang, 2013: 82). ولم تعترض على القرار على الرغم من قدرتها على استخدام حق الفيتو، وهو الذي يخول استخدام جميع الوسائل المتاحة لإنهاء العدوان العراقي ضد الكويت من خلال تطبيق ما جاء في القرار رقم 660، المطالب بسحب القوات العراقية من الكويت والذي وافقت عليها الصين منذ البداية.

ثالثاً – العامل الاقتصادي في العلاقات الثنائية والزيارات رفيعة المستوى:

أنماط التعاون الثنائي بين البلدين:

خلال 45 عاماً من العلاقات التعاونية والودية بين البلدين وقع أكثر من 35 اتفاقية تنوعت لتشمل مختلف الاهتمامات والمستويات؛ ففي عام 2014 وقعت 10 اتفاقيات ومذكرات تفاهم في الاقتصاد والاستثمار والثقافة والتعليم والطيران المدني (Toumi, 2014).

كذلك تركز التعاون الثنائي بين الكويت والصين في حقل التبادل التجاري والاستثمار المباشر في كل من البلدين، إضافة إلى التعاون على المستوى السياسي المتمثل في الزيارات المتبادلة والمشاورات؛ فقد بلغت الزيارات من الجانب الصيني على الأقل زيادة ذات مستوى رفيع "State Visit" في الفترة مابين (1989–2008) في حين أن زيارات الجانب الكويتي بلغت 21 زيارة مماثلة في الفترة بين (1990–2009) (Moniruzzaman, 2013: 15).

التبادل التجاري والاستثمار كمؤشر للتعاون الثنائي:

قفز التبادل التجاري بين الكويت والصين من 20 مليون دولار في 1970[1] إلى 13 ملياراً بحلول عام 2015م. فالكويت مزود مهم للطاقة وسوق للمنتجات والسلع

(1) يقدم هذا المرجع مجموعة من مؤشرات العلاقة التعاونية التاريخية بين الكويت والصين. Ibid P192 Bin Huwaidin Mohamed: (2002)

بالنسبة للصين، في حين تمثل الصين أهمية بالنسبة للاستثمارات الكويتية؛ ففي 2014 عقدت الكويت إحدى أكبر صفقاتها النفطية التاريخية مع الصين بعقد اعتبر الأكبر والأول في تاريخ الكويت لمدة عشر سنوات بمجموع 120 مليار دولار والذي سيسهم في تأمين خطط الصين التنموية، وللكويت ضمان مستورد لعقد من الزمن.

في حين تعتبر الكويت أكبر المستثمرين الأجانب في بنك الصين التجاري الصناعي ففي عام 2006 قامت الكويت بشراء حصة تقدر بـ 700 مليون دولار؛ هذه العلاقة الوثيقة توجت في عام 2005 بتأسيس استثمار مشترك تقدر قيمته بتسعة مليارات دولار، وفي خطوة متقدمة من الشراكة في الاستثمـار أسست شركة الصين – الكويت للاستثمار في عام 2005 من قبل حكومة الكويت، تمتلك الصين فيها حصة (Davidson, 2010: 49). في حين أن أكبر صفقات الاستثمار الكويتي الصيني هي بناء مصفاة بترول بقيمة 9 مليارات دولار في مقاطعة "غوانغدونغ" في جنوب الصين، وهو المشروع الذي سيكون له السبق في المنافسة بين الشركات في جنوب الصين (غواندونغ، د.ت).

حدود الأدبيات السابقة:

تطرقت الأدبيات السابقة لطبيعة العلاقات الصينية – الكويتية التي توصف بنمط التعاون الثنائي الذي ساد العلاقات منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية في 1971، إن صعود الصين كدولة صديقة للكويت ليس على ارتباط بالعلاقات الثنائية مع الكويت فحسب، بل على علاقة بمكانة الصين في النظام الدولي؛ وهو الأمر الذي انعكس على طبيعة علاقات الصين مع مختلف الدول التي أقامت معها علاقات دبلوماسية، ولأنها من الظواهر التي تحاط بالكثير من الاهتمام انقسمت أدبيات العلاقات الدولية حولها بدءاً من أبرز مدارس الفكر كالواقعية التقليدية والجديدة والليبرالية والليبرالية الجديدة والبنائية، التي قام بتقسيمها "فريدبيرق" إلى مجاميع متفائلة وأخرى متشائمة في أطروحاتها مع بعض الأدلة التي تدعم الأطروحات المعنية بالصعود الصيني (Friedberg, 2005). بعض علماء العلاقات الدولية أيضاً أبرزهم منظر الواقعية الهجومية "جون ميرشيمير" (Mearsheimer, 2014) الذي يعتقد بحتمية الصدام والمواجهة والصراع واحتمال اندلاع الحرب. إضافة إلى دراسات أخرى أشارت إلى الصعود السلمي المشروط للصين (Lee James, 2016). وكان أبرز نقاط الاختلاف بينهم بشكل أساسي – إذا ما كان ذلك الصعود سلمياً أو

صراعياً – مستقبل ذلك الصعود والنظام الدولي القائم وإشكالية التعامل مع مستقبل البنيان الدولي وقضية الهيمنة.

لذلك فإن الصعود الصيني – لا يزال – أحد أبرز التغيرات التي أدت إلى ظهور مؤشرات لمستقبل العلاقات مع الكويت؛ لذلك فإن هذا البحث يسعى إلى استشراف مستقبل العلاقات الصينية – الكويتية بعد مرور 45 عاماً في إطار الصعود الصيني الذي أصبح مثار قلق المهيمن وحلفائه والفرص المتفاوتة بالنسبة للدول المتوسطة والصغيرة في سلم النظام الدولي.

جدير بالذكر أن توظيف ظاهرة الصعود الصيني في هذا البحث ليس مرتبطاً بحاضر ذلك الصعود أو مستقبله مع النظام الدولي أو القوى الدولية الأخرى، وإنما للإشارة إلى مستقبل العلاقات الصينية – الكويتية في إطار آفاق ذلك الصعود وفرص تحول العلاقات الثنائية أمام التحديات والمعوقات التي تفرضها الطبيعة الديناميكية للسياسة الدولية وقواعد السلوك والتنظيمات الدولية السياسية والاقتصادية التي سادت النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتعززت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتحول البنيان الدولي إلى القطب الأحادي.

الإطار المفهومي:

صعود القوى في النظام الدولي أحد أبرز مواطن الجدل التي تثير اهتمام العديد من العلماء والمتخصصين في العلاقات الدولية لما يصاحبها من تغيرات تطول بنية النظام الدولي ونسقه، وقد تنتهي باندلاع حرب واسعة أو تتزامن مع هبوط قوى أخرى أو يكون ذلك الصعود سلمياً، وهو افتراض يتناقض مع تاريخ العلاقات الدولية ويعبر عن أطروحات نظرية، وإن كانت الاحتمالات السابقة محل جدل فإن الحقيقة الثابتة أن صعود القوى وليست الدول، ويقصد بذلك أن الصعود الذي لا يمثل تحدياً للنظام القائم كصعود الحلفاء أو الدول المتوسطة والصغيرة، يختلف اختلافاً جذرياً عن صعود القوى غير الحليفة أو القوى الكبيرة نسبياً أو مطلقاً من حيث تعداد السكان والمساحة والأيديولوجيا أو طبيعة النظام الإقليمي الصاعدة فيه؛ لذلك فإن هناك عوامل ذاتية متعلقة بالقوى الصاعدة وأخرى موضوعية متعلقة بالظروف المحيطة بذلك الصعود والدولة والإقليم؛ لذلك تأتي أهمية صعود القوى كظاهرة بالنظر إلى طبيعة تلك الوحدة الصاعدة إضافة إلى الإستراتيجيات التي تتبعها لمواجهة الوضع القائم من حيث المسايرة Bandwagoning أو المواجهة

والسعي إلى تغيير قواعد التنظيم الدولي والوضع القائم أو تحديه باستحداث نظام أو أنظمة موازية ضمن إستراتيجية المواجهة وتحدي المعوقات المدعومة من قبل المهيمن وحلفائه والمناهضين لأي تغييرات أو ظروف قد تفرض على النظام القائم قضايا وملفات أو إعادة القديمة منها وتقديم تنازلات في سبيل احتواء القوة الصاعدة أو مواجهتها واحتوائها بالطرق التقليدية التي يتم من خلالها حصر ذلك الصعود في النظام الإقليمي ضمن إطار ذلك النظام ودعم الحلفاء الإقليميين لتلك القوة الصاعدة.

هناك إستراتيجيتان، كما يرى وانق (Wang) ويشير وولتز (Waltz)، أمام القوى الصاعدة قد تستخدم إحداهما أو كلتيهما للتعامل مع النظام القائم وتقليص فارق القوة مع المنافس والمهيمن وهما إستراتيجيتا التوازن الداخلي والتوازن الخارجي؛ التوازن الداخلي ويقصد به العمل على ضمان استمرار الصعود بتحفيز العوامل الداخلية في الدولة، وهي معنية بالعوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية ويمكن تحقيق ذلك من خلال السعي نحو بناء المقدرات العسكرية بشقيها المادي والفني المتعلق بالتدريبات العسكرية، إضافة إلى السعي نحو تراكمية القوة من خلال الاهتمام بالنمو الاقتصادي وتنمية المقدرات العلمية التقنية؛ في حين أن إستراتيجية التوازن الخارجي، كما يشير (وانق)، يقصد بها تشكيل الأحلاف وهي المهمة غير المجدية في ظل البنيان أحادي القطبية بسبب مشكلة التنسيق التي تواجه القوة الصاعدة (Wang, 2010: 555-556).

لذلك فالبديل عن تلك الإستراتيجية هي "التوازن الناعم" كما يرى "بيب" الذي يؤكد أن مواجهة المهيمن (الولايات المتحدة) الذي يسعى إلى الحفاظ على الوضع والنظام القائمين هو أمر غاية في الصعوبة بالنسبة لأي دولة بشكل منفرد، بل تحمل في طياتها مخاطرة بالنسبة للتحركات الجماعية. على ضوء ما سبق فإن الدول الكبرى ودول المستوى الثاني في سلم النظام الدولي تسعى إلى موازنة الأحادية من خلال "إجراءات التوازن الناعم" لمواجهة الولايات المتحدة ومناهضتها عن طريق 1– المنظمات الدولية. 2– الترتيبات الاقتصادية والدبلوماسية. جدير بالذكر أن التوازن الناعم كما يؤكد "بيب" لا يهدف إلى تحدي تفوق القوة Power Prepondrence الذي يميز الولايات المتحدة كدولة عظمى متمكنة وإنما يهدف إلى استخدام الأدوات والوسائل غير العسكرية التي يراد بها إحباط عدوانية الأحادية، كذلك فإن إجراءات التوازن الناعم لن توقف العدوانية المنفردة بالضرورة بل ستؤدي إلى جعل تكاليف

تلك التحركات المنفردة باهظة، إضافة إلى تحويل ميزان القوى الاقتصادي في غير صالح الولايات المتحدة (Pape, 2005).

بعد أن تمكنت الصين من تحقيق التوازن الداخلي المتمثل في المحافظة على النمو الاقتصادي والتحديث العسكري المادي والتقني وإجراء التدريبات العسكرية مع عدة دول، في مقدمتها روسيا (المناورات التي جرت في سبتمبر 2016 في بحر الصين الجنوبي كرد على الحكم الصادر عن محكمة التحكيم الدائمة ولتأكيد هيمنتها على المنطقة البحرية ولإيصال إشارات جادة للولايات المتحدة وحلفائها وتعزيز مكانتها الدولية والإقليمية)، سعت إلى تجنب إستراتيجية "التوازن الخارجي" والسعي نحو إستراتيجية مغايرة تتضمن "التوازن الناعم".

فالصين نجحت في موازنة الولايات المتحدة من خلال ما أطلق عليه "بيب" التوازن الناعم إضافة إلى مواجهة النفوذ الأمريكي في عدة أقاليم، فالصين قررت مواجهة القوة الأمريكية بشكل غير مباشر من خلال تعزيز وجودها في الأنظمة الإقليمية من خلال الأدوات الاقتصادية (الصين في أمريكا اللاتينية البرازيل – الأكوادور – وفنزويلا) والعسكرية (القاعدة العسكرية في جيبوتي المتوقع إنجازها في 2017، وهي أول قاعدة خارج الأراضي الصينية إضافة إلى انتشار القوات البحرية الصينية التي تسير دوريات في المحيط الهندي حتى بحر العرب، ومن شرق المحيط الهندي حتى المحيط الهادئ تتضمن غواصات نووية) بذرائع تشمل مكافحة الإرهاب والقرصنة وعمليات الإنقاذ، وهي في مجملها مهمات لا يمكن للغواصات أو حاملات الطائرات أو السفن الحربية الضخمة ذات التقنية والأسلحة الثقيلة والصواريخ قصيرة المدى التعامل معها (China's Navy, 2014: 4-6)، (Jayasekera, 2016). وهي إحدى الوسائل التي تستخدمها الصين لتقويض التفوق الأمريكي في مجالات نفوذها لتعزيز وجودها بهدف استمالة الدول غير الراضية أو التي ترى في وجود قوى أخرى مصلحة لأمنها القومي، إضافة إلى التمكن من الحصول على قدر من النفوذ الذي يساعد على فرض الظروف الموضوعية حول أقاليم العالم، وتخفيف الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة في إطار إستراتيجية الاحتواء في النظام الإقليمي، الذي يشمل الصين، وهي وسائل تقليدية واستخدمتها الولايات المتحدة على فترات زمنية سابقة لتقويض أي جهود، من شأنها فرض قواعد سلوك دولية جديدة أو التعديل على المعمول بها بما لا يتوافق ومصلحة الإبقاء على التفوق الأمريكي، فعلى الرغم من عدم تشكيلها لأحلاف فقد

كان ذلك – إلى درجة كبيرة – راجعاً للتحركات والترتيبات التي أقدمت الولايات المتحدة عليها مع الحلفاء من جهة والدول الصديقة و/أو التي لاتربطها بالولايات المتحدة علاقات وثيقة أو تاريخ من العداء وانعدام الصداقة لا سيما التعاون العسكري الأمني كالهند وفيتنام، فإن الصين لم تسع إلى تشكيل حلف دولي شبيه بما قام به الاتحاد السوفييتي "وارسو" كرد على تشكيل حلف الناتو، وإنما سعت إلى إقامة علاقات عسكرية وثيقة مع عدة دول وإجراء تدريبات وتحركات عسكرية في الإقليم المحيط بالصين وخارجه كالتحركات الصينية في المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي ولأول مرة عام 2014 في إطار المناورات البحرية بين إيران والصين، وقد شاركت الأخيرة بقطع بحرية ضمت سفناً حربية إضافة إلى ازدياد التعاون العسكري بين الصين وإيران، كذلك إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي التي توجد فيها القوات الأمريكية، وتسيير الغواصات في المحيط الهندي كسابقة، والمناورات الصينية – الروسية في البحر الأبيض المتوسط أيضاً تزامناً مع مواقفهما شبه المتطابقة حيال الصراع في الشرق الأوسط وسوريا تحديداً، إضافة إلى تعاونها مع باكستان في إطار مشروع إحياء طريق الحرير القديم، وما يعرف بالطريق البري والحزام البحري، الذي بموجبه يصبح للصين منفذ إلى بحر العرب براً وبحراً، وهو ما من شأنه وضع النفوذ الأمريكي تحت ضغط المراقبة والمواجهة؛ لذلك اتبعت الصين ما يمكن تسميته "التوازن الخارجي غير المباشر" يتم من خلالها التوفيق بين التوازن الناعم، والتوازن الخارجي الذي يقتصر على الوجود في مناطق النفوذ الأمريكي وتعميق العلاقات الثنائية وإطلاق مبادرات الشراكة الإستراتيجية (مصر، السعودية، إيران) وزيادة التعاون العسكري مع الدول غير الراضية عن الوضع القائم (إيران) في النظام الإقليمي الخليجي، و(روسيا) في النظام الدولي، وهي الخطوة السابقة لتشكيل حلف دولي مواز لحلف الناتو في حال اتخاذ الصين لقرار المواجهة، وهو الأمر الذي تؤكده السياسات الصينية في إقليمها تجاه بعض قضايا الصراع بعد ارتفاع حدة الصراع في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها وبشكل خاص في بحر الصين الجنوبي (Zhou, 2015).

على ضوء ما سبق فإن الصعود الصيني تزامن مع تغيرات في سياسة الصين الخارجية تجاه العديد من الدول في إطار الحفاظ على صعودها وتحقيق توازن مع الراضين عن الوضع القائم، ليس بهدف تقويض النفوذ الأمريكي وإنما حماية مكتسباتها والسعي إلى تحقيق أهداف سياستها الخارجية والحصول على المكانة

التي تستحقها كحضارة وقوة؛ وهو الأمر الذي يعني بشكل أو بآخر تعارض أهدافها مع بقية أهداف الدول الأخرى، والذي ينتج عنه بالضرورة أبرز ظواهر العلاقات الدولية "الصراع الدولي"، وهي الظاهرة التي ستعزز من دور اللاعبين من الدول مقابل غير الدول التي تعتقد بعض مدارس الفكر تفوقها في التأثير على سلوكيات الدول وتفاعلها في إطار النظام العالمي؛ لذلك حظي النظام الإقليمي للخليج العربي بشكل عام ودول مجلس التعاون بشكل خاص بأهمية كبرى من قبل جمهورية الصين الشعبية؛ لذلك ستكون دائرة تركيز البحث على مستقبل العلاقات الكويتية – الصينية في إطار ظاهرة الصعود الصيني.

التعريف المفهومي للشراكة الإستراتيجية:

الشراكة الإستراتيجية مفهوم مركب، وهو على علاقة بوجود تعاون مسبق بين طرفي العلاقة يشكل الدافع باتجاه أشكال متقدمة من العلاقات الثنائية التي تضع القواعد الأساسية لأهداف محورية قوامها المصير المشترك والتقدم المستقر ومواجهة التحديات والتهديدات باعتبارها محفزاً خارجياً لردود الفعل المشتركة لكل الطرفين.

يرى "فينق" Feng أن مفهوم الشراكة الإستراتيجية يتكون من بعدين "العلاقة الاقتصادية والتعاون التجاري، والقدرة على الاستجابة بشكل مشترك إلى التحديات العالمية" (Schmidt, 2010).

إن البعد الثاني من التعريف السابق يمكن وصفه بأنه جوهر العلاقة الإستراتيجية، في حين يتضح أن البعد الأول سابق للبعد الثاني. لذلك يقصد بالشراكة الإستراتيجية، تلك المرحلة اللاحقة للتعاون الثنائي على فترة زمنية طويلة؛ ففي حين أن التعاون يعني وجود قدر من التنسيق يأخذ بالاعتبار تفضيلات الآخر إضافة إلى المنافع الناتجة من تلك العلاقة، فإن الشراكة الإستراتيجية تعني تحول تلك العلاقة إلى أرضية متينة من التفاهمات الخاصة بالمصير المشترك والمتعلقة بالتحديات التي يواجهها الشركاء في الحاضر والمستقبل.

التعريف الإجرائي للشراكة الإستراتيجية:

تعرف ظاهرة الشراكة الإستراتيجية بين دولتين أو عدة دول يستوجب رصد عدة مؤشرات، ولتوضيح ذلك فإن الشراكة الإستراتيجية تنقسم إلى بعدين رئيسين

وبعد ثالث قد لا يكون على علاقة بالشراكة وإنما قد ينتج من تحالف عسكري أو مظلة أمنية مشتركة:

1 – علاقة تعاون ثنائية:

وهي البعد الرئيس للعلاقات الثنائية التي تأتي نتاج تعاون مثمر لفترة زمنية طويلة إلى جانب سياسات خارجية تلائم الأهداف الثنائية المتوخاة من قبل الشركاء، والتعاون الثنائي يشمل التعاون الاقتصادي، والعلمي الثقافي، والعسكري الأمني، والدفاعي.

2 – التأمين المشترك للمنافع والمصالح الثنائية:

يقصد بذلك وجود إجراءات بين الطرفين، عادة ما تترجم في شكل اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة، التي يتم من خلالها وضع أسس العلاقة الإستراتيجية على ضوء الأوضاع الراهنة التي يقبل بها الطرفان، إضافة إلى إيضاح الرؤية المشتركة لطبيعة المصالح والتحديات والتهديدات والرؤى أيضاً، ويتم ذلك في سلسلة من الحوارات الرسمية الدورية، كذلك ضرورة وجود إجراءات على المستويين الرسمي والشعبي، تضمن تأمين حاضر الشركاء ومستقبلهم، إضافة إلى الشعور المتبادل بالتحديات التي تشكلها مستجدات الأحداث لكل من الطرفين[2].

3 – التعاون العسكري وتأسيس الأحلاف الدولية:

تأمين الأقاليم والأراضي الخاضعة للسيادة أمام جميع التهديدات الأمنية من الدول أو غير الدول يكفل ضمان استقرار الأمن القومي ومواجهة التهديدات الخارجية، والتعاون العسكري يشمل تبادل الخبرات العسكرية التي تتضمن إجراء المناورات المعتادة، أو التي تحمل رسائل مباشرة تجاه تهديدات أمنية أو غير مباشرة تجاه مواقف سياسية أو أحداث دولية، إضافة إلى حركة التجارة في المعدات العسكرية المتطورة ذات التقنية أو وجود تحركات ثنائية بين البلدين في جانب المعدات العسكرية والتمويل وإنشاء القواعد. جدير بالذكر أن تأسيس الأحلاف الدولية لايرتبط بالضرورة بنمط عالٍ من التعاون الثنائي؛ فالدول قد تتعاون عسكرياً وأمنياً دون أن يمتد ذلك للتعاون الاقتصادي بمستوى مكافئ للتعاون العسكري لأسباب سياسية صرفة، كما أن الشراكة الإستراتيجية قد تصل

(2) أبرز مثال، اتفاقيات الشراكة الإستراتيجية التي تبرمها جمهورية الصين الشعبية مع الدول.

لمستويات عالية من تبادل المعاملات الدولية الاتصالية والاقتصادية ولا تمتد إلى التعاون العسكري بسبب صعوبة إنشاء حلف دولي نتيجة للترتيبات الدولية المتوافق عليها، ولوجود صعوبة في قضية التنسيق بين الإنشاء والتعامل مع الوضع القائم، ولأن تأسيس الأحلاف غالباً ما ينشأ عن مواجهات مباشرة، وهو الأمر الصعب الذي تواجه الدول عند اتخاذ قرار مواجهة تفوق القوة الأمريكية أو الدول المهيمنة والعظمى في فترة زمنية معينة يشهدها النظام الدولي.

تصميم البحث:

الاستشراف المستقبلي، وهو تصميم بحثي، لا يهدف إلى إقامة علاقة بين متغيرات وإنما يعتمد على معطيات الواقع كمؤشرات باتجاه ربطها بمستقبل الظاهرة محل الدراسة، فهو تصميم يسمح بربط تلك المؤشرات بمستقبل الظاهرة اعتماداً على طبيعة تلك الظاهرة، مع تأكيد تأثير المتغيرات الأخرى عليها من خلال أخذها بالاعتبار ووضع احتمالات لمدى تأثير تلك المتغيرات، علاوة على المتغيرات التي تربط عناصر الظاهرة بعضها ببعض.

مبررات استخدام ذلك التصميم في دراسة مستقبل العلاقات الكويتية – الصينية تكمن في التغيرات التي طرأت على وضع الصين في توزيع القوة على مستوى النظام الدولي ومكانتها التي تزداد في التأثير على أحداث السياسة الدولية، لذلك لا يمكن استخدام تصميم مختلف لدراسة تلك العلاقة؛ لأن الصين مازالت تخضع لقواعد التنظيم الدولي التي وضعت لتناسب الترتيبات الغربية بقيادة الولايات المتحدة كالمؤسسات الاقتصادية الدولية المؤثرة مع ترابط تلك الدول بتحالفات دولية متينة تجمعها بشكل منفرد مع دول مختلفة من العالم الثالث، التي تعوق تحركات الصين بشكل كبير في الوضع الراهن على مستوى الترتيبات الدولية. كما أن تصميم الاستشراف المستقبلي يلائم التوقعات المستقبلية لإمكانية إحداث تغيير في تلك الترتيبات وقواعد التنظيم من قبل الصين بمساعدة الراغبين من القوى الإقليمية أو الدولية.

الصعود الصيني كظاهرة لا يمكن من خلال البحث العلمي فحص فروض بين متغيرات مستقلة وأخرى تابعة؛ وذلك يرجع إلى أنها ظاهرة ترتبط كثيراً بمدى استمرار ذلك الصعود وطبيعة تعامله مع الظروف الموضوعية للنظام الدولي والوحدات الدولية الأخرى، لذلك فالصعود يمكن أن يتضمن عدة مؤشرات من

خلالها يمكن التنبؤ بمستقبلها، ومن ثم فإن التصميم البحثي المناسب للظاهرة محل الدراسة باستخدام حالة العلاقات الكويتية – الصينية هو تصميم الاستشراف المستقبلي الهادف لوضع سيناريو لمستقبل العلاقات الثنائية، المبني أساساً على ظاهرة الصعود الصيني وفرص التغيرات التي ستطرأ على علاقتها بعدد من الدول.

العلاقات الثنائية من التعاون إلى الشراكة الإستراتيجية: سيناريو الشراكة الإستراتيجية والعوامل المحفزة ومظاهر الشراكة ومعوقاتها وتأثير الصعود الصيني:

مع استمرار الصين ونجاحها في الصعود في ظل النظام الدولي أحادي القطبية سعت الصين في إطار إستراتيجية "التوازن الناعم" بالاعتماد على إحدى أبرز الأدوات الفعالة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية والمتمثلة في الأدوات الاقتصادية إلى تعزيز علاقاتها الثنائية مع العديد من الدول برزت عدة مؤشرات تشير إلى تغييرات طرأت في الحاضر، ومن الممكن أن تغير شكل العلاقات الثنائية بين الصين وعدة دول، من ضمنها الكويت، لذلك هناك عدة مؤشرات سيتطرق لها لمعرفة مستقبل العلاقات الثنائية على المدى البعيد خصوصاً أن الصعود الصيني ظاهرة أثرت وستؤثر بشكل كبير في عناصر النظام الدولي شريطة نجاح الصين في الحفاظ على نموها وتحقيق أهداف سياسته الخارجية إلا أن السؤال الأبرز هنا هو: ما العوامل التي ستعزز من فرصة الشراكة الإستراتيجية؟

الأمن القومي الكويتي والنمو الاقتصادي الصيني: العوامل المحفزة للشراكة الإستراتيجية:

حققت الصين منذ بداية القرن 21 نجاحات كبيرة في مستوى نموها الاقتصادي وأصبحت لاعباً تجارياً ينافس في صادراته أسواق الدول المتقدمة وفي مقدمتها السلع المصنعة، ولإيجاز ذلك فإن نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الصيني تجاوزت نظيرتها الأمريكية؛ ففي الحالة الأمريكية نادراً ما كانت النسبة 15% في أوج هيمنتها خلال فترة الهيمنة الأمريكية، في حين أن تلك النسبة في الحالة الصينية تصل إلى 57% (ماتو، سوبرامانيان، 2015).

لذا، فإن حجم السوق الصيني المتزايد سيعطيها في المستقبل وضعاً تفاوضياً جيداً في مواجهة الدول الراغبة في الإبقاء على الوضع القائم فيما يخص السياسات التجارية ونظام التجارة العالمي؛ فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية والاقتصاد

السياسي الدولي يستند إلى الوضع القائم الذي قامت بتشكيله الدول الغربية مدعوماً بالإيديولوجيا الليبرالية متمثلة في سياسة التجارة الدولية متعددة الأطراف، تحمل شعار تخفيض التعريفة الجمركية ورفع القيود غير الجمركية إلا أنها لم تتوان ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد مخارج للتمييز ضد واردات دول العالم النامي منذ نشأت اتفاقية الجات GATT حتى قيام منظمة التجارة العالمية 1994م، وقد مارست الولايات المتحدة تلك الأساليب استناداً إلى قانون التجارة الأمريكي القسم 301، الذي يمنح الرئيس الأمريكي سلطة تقديرية غير معيارية واسعة في الرد على الدول التي تلجأ إلى أساليب غير مبررة أو معقولة في التجارة الدولية، وتعقيباً على ما سبق يرى (الببلاوي) أن تلك السلطة التي تمارس بإجراء منفرد بناء على قانون داخلي مكنت الولايات المتحدة من فرض قيود على واردات الدول (الببلاوي، 2000: 68). وخلال موجة "الحمائية الجديدة" في السبعينيات والثمانينيات لجأت الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى أيضاً إلى تقييد وارداتها من السلع الصناعية ضد صادرات اليابان وشرق آسيا وبعض الدول النامية وفق قواعد التقييد الكمي، وهي قيود غير جمركية تتضمن إجراءات تتنافى مع قواعد السلوك التي قررتها اتفاقية الجات والتي تلزم الدول اللجوء إلى قيود جمركية وفي أضيق الحدود كحماية الصناعة الوطنية أو نتيجة للعجز الشديد في ميزان المدفوعات، بل إن حصص الاستيراد (القيود الكمية) التي اتبعتها الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى تعتبر من المحظورات، كما اتفق عليه في اتفاقية الجات (النجار، 1995: 14، 22–23). لذلك فإن مستقبل الصين في التجارة الدولية سيمكنها من فرض أشكال أخرى من السياسات التجارية والمالية بعد تدويل "الرنمينبي"؛ ليصبح عملة احتياطية على نطاق واسع، كذلك يمكن للصين أن تحدث تقدماً في مجالات الوصول الحصري إلى الموارد في الخارج والحصول على فرص مميزة للأسواق من خلال الدخول في ترتيبات تمييزية مع شركاء بطريقة انتقائية ثنائية أو متعددة.

"أمن الطاقة" قضية الأمن القومي الصيني الأولى:

الحفاظ على إمدادات الطاقة هي قضية أمن وطني بالنسبة إلى الصين؛ فتحقيق معدلات نمو تصل إلى 8% و9% إضافة إلى الشروع في وضع خطط تنموية ضخمة متعلقة بالبنية التحتية والإنشائية – يتطلب تأمين تدفق الطاقة؛ لذلك فهي مفتاح رئيس في حسابات التنمية الاقتصادية للدول؛ ففي عام 2006 أصدرت الصين

الورقة البيضاء للدفاع الصيني "الإستراتيجية العسكرية"، التي أكدت أن "مسائل الأمن مرتبطة بالطاقة، المصادر، التمويل، المعلومات وطرق الملاحة البحرية" (Dadwal, 2007: 890).

لذلك، فإن الصين تسعى إلى توثيق علاقات طويلة المدى مع مزودي الطاقة مثل الكويت التي تزود الصين بما يفوق 300 ألف برميل نفط يومياً (Kuwait's crude, 2016). إضافة إلى الاتفاقية التي أبرمتها الكويت مع الصين لتأسيس مشروع مشترك متعلق بإنشاء مصفاة نفطية في جنوب الصين في إقليم "قواندونج" تبلغ طاقتها التشغيلية ما يقارب 300 ألف برميل يومياً (Total, 2012). ومن ثم، فإن الشراكة الإستراتيجية تأتي لتؤكد أهمية كل دور تلعبه الصين في صالح الكويت والعكس بالعكس. هناك تغير كبير في طبيعة العلاقات الدولية، يتمثل في محاولات احتواء الصعود الصيني "اتفاقية الشراكة عبر الباسفيك" كمثال، كذلك محاولات تقويض السياسات متعددة الأطراف بعد أن أصبحت تقدم مزايا تفضيلية للدول الصاعدة من قبل الدول المتقدمة التي تتمتع بوضع تفاوضي أفضل، وهو بالطبع وضع غير ملائم لدول الجنوب، ولا سيما الأقل نمواً منها والتي شرعت الصين فيها بالقيام باستثمارات قد تحسن من وضعها التفاوضي مع الدول الأخرى، إضافة إلى حرص الصين على تأمين إمدادات الطاقة والحذر من قطع تلك الإمدادات في أوقات الحروب والأزمات واستباق الصين لأي عراقيل أو جهود دولية من طرف ثالث تستهدف الأمن القومي الصيني، من خلال ضرب الاقتصاد أو تحديد الطاقة كماً ونوعاً، المتجه إلى الصين وإعاقة معدلات نموه أو تراجع تلك المعدلات لمستويات تدفع قدماً نحو تدهور الصعود أو انهيار الاقتصاد الصيني؛ لذلك أهمية تأمين مصادر الطاقة بالنسبة للصين قضية محورية مرتبطة بمستقبل الصعود الصيني وبنموها الاقتصادي.

كذلك فإن العامل الآخر بخلاف الطاقة هو وضع الكويت السياسي تحت مظلة منظمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ ففي حال تغلب الكويت والصين على أبرز معوقات الشراكة الإستراتيجية وفي مقدمتها التعاون العسكري يصبح للصين القدرة على الإبحار في الخليج العربي تحت غطاء دولي وإقليمي لتعزيز مركزها الدولي خارج نظامها الإقليمي، الذي تسعى إلى الهيمنة عليه في مواجهة ساخنة مع الولايات المتحدة وحلفائها المجاورين للصين. جدير بالذكر أن الوجود الصيني في الخليج لن يتوقف على الموافقة الكويتية، وهذا ما سعت الصين من أجله،

إلا أن انفراد الصين بعلاقاتها الثنائية على المستوى السياسي لا الاقتصادي مع دول مجلس التعاون وإيران من جهة أخرى، يمنح الصين ميزة مراعاة أهداف سياستها الخارجية بالتوفيق بين تعارض الأهداف والصراع في النظام الإقليمي الخليجي، ومن ثم تصبح قادرة على الوجود بإجماع شبه كامل عندما تساندها دول مثل الكويت والإمارات وقطر؛ فالسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون لا تستند إلى قواعد تنظيمية للتوافق فقط بل للتنسيق أيضاً في أحيان كثيرة، وهذا ما تعرفه وتفهمه الصين جيداً؛ فوجود حلف الناتو في الخليج العربي بعد انضمام كل من قطر والكويت والبحرين والإمارات، جاء على الرغم من رفض السعودية وعمان الانضمام والمعارضة الضمنية لأي دور لحلف الناتو، على الرغم من ذلك افتتح حلف الناتو المركز الإقليمي للحلف في الكويت، وتنامت العلاقات الثنائية بين الحلف والكويت؛ لذلك فإن الدول الصغرى على الرغم من التحديات والتهديدات الأمنية والدور المحدود سياسياً وعسكرياً في النظام الدولي فإن دورها في النظام الإقليمي يختلف عن دورها في النظام الدولي، ومن ثم يمكن لها التأثير ويمكن لشركائها الاعتماد عليها في قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب ومواجهة التغيرات التي تطرأ على البنيان الدولي والناتجة من تغيرات توزيع القوى من جهة والإيديولوجيا من جهة أخرى.

"معضلة الأمن" قضية الأمن القومي الكويتي:

الكويت – كسائر نظائرها من الدول الصغرى قياساً بالموقع الجغرافي والحجم والتعداد السكاني والقوة العسكرية والاقتصادية – لا تستطيع تأمين وجودها المادي من مخاطر إقليمية ودولية بثقة تتغلب على معضلة الأمن في الخليج العربي، وقد تعمقت بشكل أكبر بعد اندلاع الثورات في العالم العربي وتغير المشهد السياسي في كل من العراق وسوريا، كما أنها لا يمكن أن تتوافر لها الفرص المتاحة للدول المتوسطة والكبيرة في السعي نحو امتلاك قوة ردع حقيقية أو الصراع على القوة أو توظيف مواردها الأولية نحو مكانة دولية تشارك في قواعد السلوك أو التنظيم الدوليين، بناء على ذلك فهي تعتمد على التحالفات الإقليمية والدولية في الإطار السياسي والعسكري؛ لذلك فالكويت تتعامل مع قضايا الأمن الإقليمي تحت مظلة منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى التعاون مع الدول الكبرى والعظمى في شكل معاهدات ثنائية تضمن استقرار إقليم الخليج العربي وتأمين القوة العسكرية المادية التي تتضمن الآليات والتقنية والخبرات؛ لذلك

فمصالح الصين التي تتجاوز إقليمها وحدودها ولا سيما مع انطلاق مشروع "الحزام والطريق" في 2013، ستتسع لتشمل أقاليم حول العالم من ضمنها الخليج العربي علاوة على تجليات الحضور الصيني في الشرق الأوسط والعالم العربي بشكل عام. إضافة إلى التغيرات التي سايرت ظاهرة الصعود الصيني، وفي مقدمتها السياسة الخارجية للصين مع صعودها كقوة عظمى تجاه السياسة الدولية بشكل عام وعلاقاتها مع بقية الدول بشكل خاص، ولا سيما التي مثلت أهمية بالنسبة لها وساعدتها على الاستمرار في الصعود وتحقيق الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، إضافة إلى الصراع الذي صاحب الصعود الصيني مع أطراف النظام الدولي كالولايات المتحدة وحلفائها؛ فقد شهدت العلاقات الثنائية (الصين مقابل الولايات المتحدة وحلفائها) تزايداً في تعميق عدم اليقين من نوايا الآخر وبروزاً لمعضلة الأمن بشكل صريح وواضح، إضافة إلى اعتماد سياسات الاحتواء من قبل الطرفين فالولايات المتحدة فـي عهد إدارة أوباما تبنت سياسة التحول شرقاً Pivot to Asia، في حين حثت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة جمهورية الهند خلال زيارتها عام 2001 بقولها "يجب على الهند عدم النظر شرقاً فقط بل التحرك والاندماج شرقاً" (Ramaswamy, 2015). وهو تصريح مرتبط بتطورات الأوضاع في آسيا والمتأثرة بالصعود الصيني الحازم ويعبر عن رغبة الولايات المتحدة في إعادة ترتيب الأولويات في جنوب وجنوب شرق آسيا وشرقها بالتعاون مع الدول الصديقة الراغبة في إنجاح إستراتيجية الاحتواء الأمريكية.

على الجانب الآخر تزايد الحضور الصيني في الشرق الأوسط، والعالم العربي على وجه التحديد، بالدخول من بوابة التعاون الاقتصادي مع انطلاق مشروع القرن الحزام والطريق عام 2013، وهو المشروع الذي أثار شكوك القوى الدولية الأخرى إضافة إلى مبادرة الصين في 2015 بإنشاء المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي انضمت له دول مؤسسة من بينها المملكة المتحدة وألمانيا، وهو شبيه بظروف إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي كان يهدف لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية فيما عرف بخطة مارشل، غير أنه توسع ليشمل بقية دول العالم وأصبح الجناح الاقتصادي للنظام الليبرالي القائم، ونتج منه مؤسسات أخرى خضعت بشكل مباشر لنفوذ الدول التي تملك الحصص الكبرى من تمويله، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذلك فإن المصرف الآسيوي الذي أنشئ في 2015 من المتوقع ألا يتوقف على الاستثمار في البنى التحتية في

آسيا وإنما يتوسع ليشمل دولاً أخرى تزامناً مع الصعود الصيني، وهي إحدى أبرز المبادرات في إطار إستراتيجيات الصين نحو موازنة التأثير الأمريكي في أقاليم العالم المختلفة (Rodriguez, 2016).

إضافة إلى أن مصالح الصين تتسع لتغطي عدة أقاليم مع نجاح مشروع الحزام والطريق، ومن ثم تصبح للصين مصالح خارج نطاقها الإقليمي يتعين عليها حمايتها تتضمن حماية خطوط الاتصال البحرية التجارية؛ لذلك يمثل الصعود الصيني فرصة حقيقية أمام دول مجلس التعاون والكويت على وجه التحديد؛ فالصين ترتبط بعلاقات جيدة مع دول مجلس التعاون وإيران من جهة ثانية وأمن الخليج إحدى أولويات الصين التي ترى أن معركتها الحقيقية ليست في الخليج العربي وإنما بشكل أساسي وفي الوقت الراهن في إقليمها، وتحديداً في بحر الصين الجنوبي جنوباً وبحر الصين شرقاً والهند غرباً والولايات المتحدة على المستوى الإستراتيجي، وهي تؤدي دور المنسق في ضبط السلوك الإقليمي للدول المحيطة بالصين، ومن ثم ترى الصين أنه من الضروري الحفاظ على أمن الخليج العربي واستقراره والتمسك بسلوك سوي متزن تجاه ملفات الصراع فيه وفي محيطه الإقليمي (سوريا، العراق، اليمن)، ومستقبلاً وفي حال انخفاض وتيرة الصراع المشتعل في شرق آسيا وبحار الصين الجنوبية والشرقية ونجاح مشروع "الطريق والحزام" فإن السلوك الصيني قد تطرأ عليه تعديلات[3] يتم بموجبها تشكيل تحالفات أو التدخل في القضايا الإقليمية أو اتخاذ مواقف سياسية منحازة ودعمها من خلال مقعدها في مجلس الأمن الدولي، وهو الأمر التي يتوقف – بشكل كبير – على فشل الجهود الأمريكية في إطار إستراتيجية الاحتواء التي تواجه بها الصعود الصيني. بناء على ما سبق فالكويت ودول مجلس التعاون عموماً، تنظر إلى الصين

(3) إحدى ركائز التعاملات في العلاقات الدولية هي تغير أهداف وإستراتيجيات السياسية الخارجية لأي دولة طبقاً للتغيرات والتحديات التي تفرضها طبيعة النظام الدولي في فترة زمنية تتسم بعدم الاستقرار مرتبطة بتغير عناصر النسق الدولي التي تتضمن الوحدات الدولية (الدول، لاعبين من غير الدول) والبنيان (الاستقطاب الدولي أحادي، ثنائي، متعدد) المؤسسات الدولية والعمليات وفقاً لمنهج النسق الدولي المقدم من أستاذ العلاقات الدولية أ. د. محمد السيد سليم في أشهر مؤلفاته "تطور السياسة الدولية بين القرنين التاسع عشر والحادي والعشرين"، الذي أصبح أكثر مناهج دراسة العلاقات الدولية تحليلاً لواقع السياسية الدولية وتفسيراً للتغيرات التي تطرأ على العلاقات الدولية والناتجة من تغير النسق الدولي أو أحد عناصره وفي مقدمتها البنيان الدولي في مرحلة تاريخية معينة.

بحذر شديد وأمام اختبار صعب متعلق بتقييم الصعود الصيني وأثر ذلك على النظام الإقليمي في الخليج العربي.

مستقبل العلاقات الكويتية – الصينية: طبيعة مستقبل العلاقات الثنائية:

تؤكد جميع المؤشرات أن العلاقة الثنائية التي شهدت نمط سلوك تعاوني ودي بين البلدين في طريقها لأن تصبح شراكة إستراتيجية تحفظ المكتسبات التي تم بناؤها خلال العقود الماضية وتؤمن مستقبلها فالرؤية الصينية في بعدها الإستراتيجي تتفق في الخطوط العريضة مع نظيرتها الكويتية، وهناك قواسم مشتركة تجاه التحديات التي تواجه كلاً منهما؛ فالصين في جميع خطاباتها تؤكد أن مبدأ السلامة الإقليمية للدول المستقلة هو مبدأ أساسي في سياساتها الخارجية في حين تلتزم الكويت بمبدأ الصين الواحدة، وعلى الرغم من أن كلاً من الطرفين لم يوقع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الشاملة لتوضيح جميع الأبعاد المتفق عليها تجاه القضايا والتحديات المختلفة إلا أن هناك تجليات تؤكد أن الشراكة الإستراتيجية أصبحت محل نقاش في مستقبل علاقة الدولتين، وذلك يتطلب التغلب على ضعف المعاملات الاتصالية بين شعبي الدولتين في اتجاه الفهم المتبادل للحضارة والثقافة والسلوك، وهو عامل رئيس في علاقات الدول يوثقها ويعمل على فهم سليم للنوايا إضافة إلى أنه يقدم صورة أوضح لكيفية التعامل مع الآخر؛ فالتعامل مع الغربي يختلف تماماً عن التعامل مع الشرقي على المستويين الرسمي والشعبي.

مظاهر ومؤشرات مستقبل الشراكة الإستراتيجية:

هناك عدة تجليات توضح طبيعة العلاقات الثنائية بين الكويت والصين، وهناك مؤشرات على تحولها من نمط علاقة التعاون إلى نمط الشراكة الإستراتيجية ومن أبرز هذه المظاهر:

1 – منتدى الحوار الإستراتيجي الصيني – الخليجي:

تتعامل الصين مع الكويت في مجال الحوار الإستراتيجي باعتبارها عضواً في منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ فقيام منطقة تجارة حرة بين ست دول والصين، سيمنع حدوث أي عجز في الميزان التجاري بين الدول شريطة أن تتقدم الدول الست في خطوات، من شأنها إحداث تكامل اقتصادي بينها يمكنها من جني المنافع بأقل أضرار ممكنة.

انطلق الحوار الإستراتيجي بين الصين ومنظمة دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2010، وقد تم تعليقه في 2009 وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن مجالات العمل الخاصة به، وكان أبرز أوجه التعاون في ذلك الحوار الإستراتيجي انطلاق الدورة الأولى لمفاوضات إنشاء منطقة تجارة حرة في عام 2005، واستمرت المفاوضات حتى يناير الماضي 2016، حين أكد الطرفان أن إقامة منطقة تجارة حرة سيتم في منتصف العام الجاري 2016 بعد نجاح المفاوضات (China, GCC Vow FTA, n.d).

2 – فرع هيئة الاستثمار الكويتية في بكين:

افتتحت الكويت مكتباً للاستثمار يمثل الهيئة العامة للاستثمار في 2011، وهو المكتب الثاني الممثل للهيئة بعد مكتب لندن الذي افتتح قبل قرابة 60 عاماً، وهو ما يعكس أهمية نظرة صانع القرار الكويتي لمستقبل الاستثمارات في الصين؛ فبعد أن كانت الاستثمارات تكدس في الغرب أصبحت النظرة أكثر واقعية نحو مستقبل توجيه تلك الثروة للشرق، وهو الأمر الذي يواكب المعطيات الحديثة في واقع النظام الاقتصادي الدولي؛ فقد أشار "السعد" العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الكويتية إلى أن حجم استثمارات الهيئة بلغ 5,6 مليارات دولار في غضون خمس سنوات، كما شاركت الهيئة بصفتها مستثمراً في بنك الصناعة والتجارة الصيني والبنك الزراعي الصيني (الهيئة العامة للاستثمار في الكويت، 2011).

3 – "الحزام والطريق" مشروع القرن 21 ومدينة الحرير الكويتية:

في مارس 2014 تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين المجلس الأعلى للتخطيط الكويتي واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح الصينية لتعزيز التعاون في مجال بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ومدينة الحرير (الذويخ، 2016).

مدينة الحرير هي مشروع اقتصادي واستثماري ضخم متوقع إنجازه في 2035 في شمال الكويت، وسيمثل نقطة توقف رئيسة لطريق الحرير التاريخي، وهو المشروع الذي سيتم العمل فيه من قبل الشركات الكويتية والصينية تحت مبادرة "الحزام والطريق"، وهي المدينة التي يربطها "جسر جابر" بمدينة الكويت العاصمة (العلاقة بين الصين والكويت، 2016).

مبادرة طريق الحرير الجديد البري والبحري، التي أطلقها الرئيس الصيني في 2013 – هي أكبر مشروع يجمع 65 دولة، وافقت على الانضمام له حتى الآن 50

دولة، ويربط القارات الثلاث: آسيا وإفريقيا وأوروبا، والأمر الذي يجعل من هذا المشروع استثنائياً هو وجود مبادئ أساسية لقيامه؛ فالمتتبع للتحركات الصينية في الشرق الأوسط وفي الأقاليم الأخرى ذات الصلة يلاحظ مبادرات الصين في عقد اتفاقيات تجارة حرة وتقديم مبادرات للحوار الإستراتيجي مع بقية الأطراف في سبيل وضع الأرضية المناسبة للمشروع ولضمان عدم وجود معوقات. إذاً، هو مشروع يعبر عن نظرة مستقبلية تعمل الصين على إشراك الجميع فيها، وتضمن بقاء تعهداتها بشأن شركائها، وأبرز المبادئ الأساسية للمشروع، هي:

1– تنسيق السياسات. 2– تواصل تقديم التسهيلات. 3– تجارة دون معوقات. 4– التكامل المالي. 5– تشارك الأفكار بين الأفراد (Vision and Actions, 2015).

مشروع القرن نسبة إلى حجم رأس المال والنطاق الجغرافي الواسع الذي يتجاوز خمسين دولة، لا يمكن النظر إليه كأحد جوانب التعاون الاقتصادي استناداً إلى الخبرة العملية في العلاقات الدولية؛ فبالإضافة إلى المنفعة الاقتصادية التي ستنتج عنه، ينظر إليه بوصفه مشروعاً إستراتيجياً تسعى الصين من خلاله إلى ربط مصالحها الاقتصادية بدول متعطشة إلى حركة اقتصادية أكبر، ولأن المصالح الاقتصادية – ولا سيما عندما تتعلق بقضية النمو الاقتصادي – جزء أساسي من أولويات الأمن القومي فإنه مشروع يهدف إلى توسيع شبكة الاتصالات الصينية مع بقية الدول يتزامن ذلك مع مستجدات الأمن الدولي ومرتبط بإحدى أبرز الأدوات التي تستخدمها الصين لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

معوقات الشراكة الإستراتيجية:

1 – ضعف المعاملات الاتصالية:

المعاملات الاتصالية كعامل رئيس للفهم والإدراك:

في العلاقات الدولية يكون من الضروري وجود اتصال مباشر بين شعوب الدول التي ترتبط بروابط وثيقة على المستوى الرسمي والتي تستوجب على المستقبل أو المرسل ضرورة الوقوف على محتوى المعلومات التي تربط بين الأحداث بشكل مباشر؛ لذلك فإن العلاقات الرسمية بين الدول والمجتمعات، المتمثلة خصيصاً في العلاقات الدبلوماسية والشعبية تقوم بهذه الوظيفة تجنباً لأي خطأ في الفهم، أو إدراك خاطئ لموقف الدول الأخرى Misperception.

إن الأمر الأكثر أهمية هو معرفة بيئة المجتمعات الأخرى الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية وانعكاس ذلك على سلوك الأفراد ولمعرفة نقاط التشابه والاختلاف؛ بما يساعد على فهم سلوك الآخر ودوافعه، والأهم من ذلك هو وجود أرضية للتوقعات المتبادلة، ينتج عن طبيعة معرفة المحفزات التي تشكل دوافع الأفراد واتجاهاتهم وآرائهم؛ فبمجرد بروز موقف دولي بين الدولتين فإن المجتمعات بفضل وجود قنوات اتصال متاحة وعبر فترة زمنية طويلة، إلى حد ما؛ بحيث تشكل فترة تتيح للمجتمعات تعرف الآخر – من المتوقع أن يعمل الأفراد في ظل مؤسسات مدنية أو بشكل جماعي على التعبير عن اتجاهاتهم ومواقفهم وفقاً لطبيعة ومحتوى الاتصال القائم مع المجتمعات الأخرى.

فالعلاقات على المستوى غير الرسمي بين جمهورية الصين الشعبية والكويت ضعيفة جداً وتشكل أحد المعوقات الرئيسة في طريق الشراكة الإستراتيجية؛ ففي جامعة الكويت كمثال حتى عام 2016 يوجد ما لا يزيد على 14 طالباً صينياً: 12 طالباً في مركز اللغات وطالبان فقط في كل من كليتي الآداب والتربية (طلبة جمهورية الصين الشعبية، 2016). فوفقاً لعمادة القبول والتسجيل بجامعة الكويت فإن أغلب الطلبة يتجهون لمركز اللغات لتعلم اللغة العربية فقط؛ وذلك يعني أنهم لا يحتكون بنظرائهم الكويتيين في كليات الجامعة المختلفة، إضافة إلى عدم وجود برامج للتبادل الطلابي بين المؤسسات الأكاديمية العليا بين الدولتين، إضافة إلى تركيز خطط الابتعاث الكويتية على دول غرب الكرة الأرضية واللغة الإنجليزية، في حين يتجه العالم شرقاً، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة؛ انسجاماً مع مستقبل النظام العالمي الذي يتيح تدريجياً للشرق مقاعد إضافية في سلم التقدم العلمي والنمو الاقتصادي والتأثير السياسي. وفي جانب الزيارات الرسمية وغير الرسمية بين الدولتين لم تتجاوز الأعداد القادمة من الصين للكويت في الأعوام الممتدة من 2010–2014 نحو 15 ألف زائر وسائح أو ضمن مهمة رسمية. على الجانب الآخر لم يتجاوز أعداد المغادرين من الكويت للصين باستثناء (مكاو – هونج كونج) 9 آلاف شخص للفترة السابقة نفسها (منظمة السياحة العالمية، د.ت)، فعلى الرغم من الأهمية وبالنظر إلى مستقبل العلاقات مازالت المعاملات الاتصالية بين البلدين تشكل أحد أبرز المعوقات لشراكة أكثر استقراراً؛ فعامل تأثر العلاقات يختلف بين الشراكة الإستراتيجية والتعاون؛ ففي الحالة الأولى تتأثر العلاقات الثنائية بين الدول أفقياً، في حين تتأثر الأخرى رأسياً؛ ويقصد بذلك أن الشراكة ينبغي أن تكون متجذرة وراسخة، وهذا لا ينفي طبيعة تغير أنماط العلاقات بين الدول إلا أن العامل المختلف هنا هو أن

العلاقات الصينية – الكويتية، كما ذكر سابقاً، لا تتأثر بمتغيرات الصراع على القوة والنفوذ؛ فهي غير متكافئة أساساً وهي شكل العلاقة الأمثل لشراكة إستراتيجية راسخة في ظل سعي طرفين غير متكافئين إلى الاستفادة من عناصر القوة لدى كل منهما، التي ذكرت سابقاً في الإجابة عن سؤال هو: لماذا الشراكة الإستراتيجية بين الصين والكويت؟

2 – انعدام وجود التعاون العسكري – الأمني:

منذ بدء العلاقات الثنائية عام 1971 لم تشهد الصين والكويت على المستوى الثنائي أي تعاون عسكري باستثناء ما يتردد عن وجود اتفاقية عسكرية عام 1995 معنية بالمساعدة التقنية في إعادة تنظيم الجيش الكويتي، واستعاضت في المهمات الأمنية ومواجهة التهديدات الأمنية بالولايات المتحدة وحلفائها ولا سيما الناتو؛ ففي 2004 منحت الولايات المتحدة الكويت وضع "حليف رئيس للولايات المتحدة من خارج حلف الناتو"، تصبح الكويت بموجب ذلك الوضع قادرة على إجراء الكثير من المعاملات مع شركات الأسلحة الأمريكية التي كانت تقتصر على عدد محدود من حلفاء الولايات المتحدة والناتو. وفي جانب العلاقات الكويتية مع الناتو وافقت الكويت في 2004 على الانضمام لمبادرة إسطنبول للتعاون، التي تهدف إلى زيادة التعاون الأمني – السياسي، يتضمن ذلك المساعدة في مجال الدفاع والأمن ومكافحة الإرهاب ومواجهة مشكلة انتشار أسلحة الدمار، والمال وأمن الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية (العلاقات بين دولة الكويت وحلف شمال الأطلسي، د. ت). وفي عام 2007 اعتمد حلف الناتو سفارة الكويت في بروكسل كبعثة لدى الناتو بعد طلب قدمته الكويت، وبموجب موافقة الحلف على الطلب يصبح سفير الكويت في بروكسل رئيس بعثة الكويت لدى الحلف، كذلك وقعت الكويت في فبراير 2016 على اتفاقية العبور مع الناتو لتسهيل مرور الحلف عبر الأراضي الكويتية (Kuwait & NATO, Feb 2016). إضافة إلى افتتاح المركز الإقليمي للناتو في يناير 2017 كأحد أبرز مخرجات مبادرة إسطنبول للتعاون تحت إشراف جهاز الأمن الوطني.

الخاتمة:

هدف البحث إلى استشراف مستقبل العلاقات الصينية – الكويتية المرتبط أساساً بظاهرة الصعود الصيني بناء على المؤشرات الإجرائية القابلة للملاحظة في حاضر العلاقات الثنائية. يتضح من عرض الجانب العملي للبحث أن هناك بوادر

للشراكة الإستراتيجية، التي تمثل أهمية خاصة للمصلحة الوطنية العليا للطرفين، ستهيئ المزيد من الفرص الواعدة لصالح الدولتين في مجالات التنمية وتحقيق الرفاهية ولا سيما الخبرات الصينية الناجحة في تنفيذ خططها التنموية بدقة وبأقل تكلفة، والتي ستسهم في نقل خبراتها الإنشائية في قيام المدن والمنشآت الحيوية، إضافة إلى أهميتها في بلورة الرؤية المشتركة تجاه التغيرات التي تطرأ على نظام الاقتصاد السياسي العالمي، ومواجهة متغيرات السياسة الدولية، مع تأكيد أهمية أن الصعود الصيني وارتباطه بتوسيع الشراكات سيتزامن معه توفير الحماية الأمنية لخطوط التجارة البحرية والبرية، وهو الأمر المرتبط بالأمن القومي الكويتي، فالملاحظ أن المصالح الصينية تتطلب حماية لخطوط الإمداد وهي المسألة التي سيوليها صانع القرار الصيني فيما يخص التجارة الدولية والعلاقات التجارية مع الدول الأخرى الاهتمام الأكبر؛ لذلك فإن وجود الصين في المحيطين الهادئ والهندي على مقربة من مضيقي هرمز وباب المندب سيعقبه وجود في الخليج العربي وستكون المهمة الرئيسة هي منع نشوب أي نزاع عسكري أو حرب مدمرة من شأنها الإضرار بالمصالح الصينية، أو تهديد أمن إمدادات الطاقة الحيوية للاقتصاد الصيني، إضافة إلى طموحها بوصفها دولة صاعدة إلى وضع أسس من قواعد السلوك الدولي بشكل توافقي مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات جيدة غير ندية لضمان استقرار الصعود الصيني وتبدد التحديات والمعوقات المفروضة من الولايات المتحدة وحلفائها في سبيل احتواء الصين وعرقلة شبكة علاقاتها الدولية الآخذة في الاتساع كيفاً وكماً.

لذلك يتجه مستقبل العلاقات الكويتية – الصينية نحو الشراكة الإستراتيجية وفقاً لمعطيات العلاقات الراهنة؛ فوجود علاقات سياسية وطيدة بين الطرفين إلى جانب المصالح الاقتصادية المرتبطة بشكل كبير بقضية الأمن الدولي سيشكل مستقبل النظام العالمي بمساعدة الدول غير الراضية عن النظام القائم وليس العلاقات الثنائية فحسب، فالصعود الصيني ومستقبل العلاقات مع الكويت لا يمكن فهمه بمعزل عن تطورات السياسة الدولية وحركة عناصر النسق الدولي، ولا سيما العمليات والوحدات الدولية والبنيان الدولي، وعلى الرغم من عدم وجود تعاون عسكري أمني وضعف المعاملات الدولية وعلى المدى القريب فإن مستقبل العلاقات على المدى البعيد قد يشهد تعاوناً لإيجاد صيغة من شأنها وضع ترتيبات أمنية وتعاون عسكري تقني ومادي، غير أن هذا الاستشراف لمستقبل العلاقات يخضع لاعتبارين أساسيين:

نجاح مساعي الولايات المتحدة أو فشلها في احتواء الصين ودور حلف الناتو في تلك المساعي ودور روسيا الداعمة للصين، إضافة إلى مشروع الصين الخاص بإحياء طريق الحرير القديم؛ فهو مشروع إستراتيجي أكثر من كونه اقتصادياً.

التوصيات السياسية:

إن الهدف الأساسي من وضع التوصيات السياسية بشكل رئيس هو تسليط الضوء على مستقبل العلاقات على المستويين الأكاديمي والرسمي المرتبط بصانعي القرار وتركيز النقاش والحوار بشأن تلك العلاقة؛ بما يضمن التوصل إلى قرارات رشيدة تحقق أهداف سياسة الكويت الخارجية من جهة ولأهمية العلاقات الثنائية التي تتطلب دراسة متأنية لجميع المتغيرات التي ينبغي دراستها باستفاضة من جهة ثانية.

بافتراض أن مستقبل العلاقات الصينية – الكويتية يذهب باتجاه الشراكة الإستراتيجية فإن تلك العلاقات ينبغي أن لا تكون محل تفاؤل مطلق بالنسبة لصانع قرار سياسة الكويت الخارجية؛ إذ إن الأمر مختلف عن العلاقات مع الحلفاء التقليديين في الغرب، هذا الاختلاف يمكن ملاحظته في عدة جوانب في البعد الدولي، وهذا لا يعني بالتأكيد التخلي عن قرار الإقدام على فتح المجال أمام الشراكة الإستراتيجية مع الصين بل ضرورة التعامل مع الصين الصاعدة دون تأسيس قواعد رصينة لتلك الشراكة بهدف تحقيق قدر من التوازن بين المهيمن والصاعد؛ بما يراعي عدة مسائل سيتم ذكرها في البعد الدولي. إضافة إلى أهمية الصين في البعد الإقليمي في علاقات الصين بدول مجلس التعاون الخليجي والدول المطلة على الخليج العربي، يمكن، إذاً القول إن على دول مجلس التعاون، والكويت تحديداً، أن تنظر للصعود الصيني ومستقبل حضوره في النظام الإقليمي كتحد يجب التعامل معه بما يضمن الأمن والاستقرار ومواجهة النفوذ الإيراني الآخذ بالتوسع، لذلك فالصين وبخلاف صعودها أو في حال نجاح المساعي التي تهدف إلى احتواء ذلك الصعود يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في الخليج العربي، في حين أن الصعود الصيني على المستوى الدولي قد تنجح مساعٍ دولية أخرى في كبحه وإبقاء أداة القوة العسكرية الصينية في الإقليم المحيط بالصين. كذلك ينبغي أن تدرك الكويت ودول مجلس التعاون أن إمكانية تشكيل علاقات تحالف مع الصين مشابهة لتلك العلاقات الغربية – الخليجية هي خطوة متقدمة ينبغي توخي الحذر من الإقدام عليها ووضعها ضمن أجندات السياسة الخارجية، ويرجع ذلك لاختلافات رئيسة ينبغي

إعادة التفكير بها ومعرفة الحجج الداعمة لكل الادعاءات المتعلقة بتلك الاختلافات، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

البعد الدولي في العلاقات الصينية – الخليجية مقارنة بنظرائها الغربيين:

1 – الدول الغربية تتمتع باستقرار أنظمتها السياسية المنفتحة الآمنة، في حين تفتقر الصين لمثل تلك الضمانات التي تساعد على بقاء الحليف في مأمن من التغيرات الجذرية التي تبدد سنوات من التعاون، وتضع الترتيبات السياسية والأمنية أمام تحديات قد لا تتدارك عواقبها الدول الأضعف أو المنكشفة أمام تغيرات السياسة الدولية وتطوراتها.

2 – الصين لا تستطيع أن تصبح قوة مهيمنة مع عدم استقرار الأنظمة السياسية الموالية لها، وهي مسألة غاية في الأهمية؛ فالولايات المتحدة كانت الداعم والمساهم الأكبر في وضع قواعد سلوك وتأسيس المنظمات السياسية والاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية بصحبة دول غربية أخرى تشاركها القيم نفسها؛ الأمر الذي ساعد كثيراً على تحييد عامل معضلة الأمن بينها في السياسة الدولية وكحلفاء إضافة إلى وجود منظمة أمنية راسخة وعميقة، والاتفاق شبه الكامل على مصادر التهديدات الخارجية؛ لذلك فإن مؤسسية الدول الغربية ونظمها المنفتحة المستقرة الآمنة تساعد في دعم القضايا الخارجية بجبهة واحدة متماسكة بخلاف الظروف الموضوعية في حالة الصعود الصيني.

3 – تواجه الصين سياسة احتواء صلبة في مجالها الإقليمي المباشر من قبل كل من اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والهند بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي إستراتيجية قد تنجح في منع تمدد الصين شرقاً باتجاه الهادئ وغرباً باتجاه المضيقين (هرمز وباب المندب) والمحيط الهندي والأنظمة الإقليمية حول العالم، وقد شرعت في ذلك الولايات المتحدة دون تدخل من حلف الناتو وبالاعتماد على القدرات الأمريكية والحلفاء في آسيا، ومن ثم يواجه الصعود الصيني تحديات قد تدفعه إما للانتقام واستخدام القدرات العسكرية في مواجهة دولة عظمى مازالت تحافظ على تفوقها العسكري والتقني وإما انتهاج سياسة أكثر عقلانية للحفاظ على النمو الاقتصادي فقط دون أن يمتد ذلك ليشمل طموحات، ينظر لها كتحركات معادية، كما أشار التقرير الأخير للبنتاغون الذي وصف الصين بالخطر الأول الذي يهدد الأمن القومي الأمريكي.

البعد الإقليمي في العلاقات الصينية – الخليجية:

إلى جانب البعد الدولي تزداد أهمية الصين في النظام الإقليمي الخليجي الذي يشهد صراعاً مسلحاً في عدة دول؛ فالصين ترتبط مع إيران بعلاقات تعاون عسكري – أمني وهو التعاون الذي لم تقدم عليه دول مجلس التعاون، والكويت تحديداً؛ لذلك هناك عدة محاور أساسية ينبغي أن يتم التفكير بها أو إعادة النظر فيها وأخذها بالاعتبار:

1 – العلاقات الصينية – الإيرانية والتوافق السياسي وتطابق الرؤى حيال قضايا الشرق الأوسط؛ لذلك ينبغي التأثير على تلك المعادلة بما يحقق هدف الحد من النفوذ الإيراني في الخليج والعالم العربي، على الجانب الآخر ضرورة التعامل مع العلاقات الصينية – الإيرانية ولا سيما بعد تنامي النفوذ الإيراني في سوريا والعراق، وبشكل أقل تأثيراً في اليمن، بدرجة كبيرة من البراغماتية وهو الأمر الذي لايعني الاكتفاء بالمساعي الدبلوماسية بل الانفتاح على قضايا الصين في إقليمها من خلال دعم تحركات الرياض الجريئة تجاه آسيا وتقديم مبادرات اقتصادية في إطار مسائل الطاقة التي توليها أهمية وأولوية للحفاظ على نموها، وفي المجال العسكري هناك أفق للتعاون دون التأثير على الالتزامات الدولية للكويت، إلا أن ذلك يستلزم الحصول على إجماع من دول منظمة مجلس التعاون، أو أغلبها، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية تجاه الصعود الصيني؛ فالتعاون العسكري – الأمني أمر وارد لموازنة الدور الأمريكي في السياسة الدولية تحقيقاً؛ لأهداف السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون ولضمان الأمن القومي من التهديدات الخارجية على وجه التحديد دون أن يمتد ذلك ويأخذ شكل الحلف الدولي؛ لأن تشكيل الأحلاف الدولية يفرض التزامات دولية وقانونية قد تعمل على تقويض جهود المهيمن في احتواء الصين، فالقول السائد إن الوجود الغربي الأمريكي في الخليج العربي يأتي انطلاقاً من حسابات اقتصادية بحتة هي أحد منطلقات المدرسة الماركسية في العلاقات الدولية، وليست حقيقة، فالسياسة سابقة على الاقتصاد بل يأتي الأخير لخدمة الأول، كالتمكن من إحكام القبضة على موارد الطاقة وإمداداتها حول العالم لفرض الهيمنة على حركة الطاقة إنتاجاً وتمويلاً وتوريداً كما تشير إحدى أبرز وأهم نظريات الاقتصاد السياسي الدولي "نظرية الاستقرار المهيمن"؛ لذلك فالنظام

الإقليمي الخليجي، بافتراض غياب عامل الموارد الأولية، سيظل أحد أهم أقاليم العالم بالنسبة للدول العظمى والكبرى أيضاً، شأنه في ذلك شأن الأنظمة الإقليمية المختلفة التي تشكل مجالات للنفوذ الدولي التي تعزز المكانة الدولية، وتفرض الظروف الموضوعية على الخصوم ضمن دائرة الصراع على القوة والنفوذ والمكانة، علاوة على الأدوات الدبلوماسية وفي مقدمتها المنظمات الدولية والإقليمية كدعم سياسي وغطاء قانوني، لذلك بناء على ما تقدم ينبغي دعم المساعي والجهود السعودية التي ترتبط مع باكستان بعلاقات وثيقة تجاه التقارب مع الصين في سبيل الحصول على الدعم الصيني أو تحييد جهودها ومساعيها ضمن الصراع في النظام الإقليمي الخليجي مع إيران، ولعل أبرز الخطوات في اتجاه الرياض شرقاً ما قام بها ولي العهد آنذاك ووزير الدفاع السعودي محمد بن سلمان في إطار زيارته للصين قبيل انطلاق قمة مجموعة العشرين (بعد إعلان الشراكة الإستراتيجية عام 2015 بين السعودية والصين)، وأكد أن التصرفات الأمريكية في بحر الصين الجنوبي تتغاير مع مصالح الصين والمملكة، وقد شكل ذلك التصريح فارقاً في العلاقات السعودية – الصينية، وهي أحد أبرز أشكال الدعم الذي تثمنه الصين وفاوضت الهند في شأنه من أجل الحصول على الدعم الدولي، وبالتنديد بالوجود والدعم الأمريكي لقرار محكمة التحكيم الداعمة التي أكدت أن ادعاءات الصين بشأن مطالبها في البحر الجنوبي هي ادعاءات باطلة، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة التوتر والتعبئة العسكرية في الصين وإجراء المناورات التي تحمل في طياتها رسائل للولايات المتحدة وحلفائها.

2 – الأخذ بالاعتبار عمق العلاقات الصينية – الباكستانية (حليف كل الفصول) وعلاقة باكستان الوثيقة بالسعودية، وهو عامل مهم لفهم الجغرافيا السياسية في جنوب آسيا، وطبيعة القضايا القائمة وملفات الصراع التي لم يتم تسويتها؛ فعلاقة باكستان بالصين علاقة الحليف التاريخي وعلى الرغم من غياب التعاون الاقتصادي المتكافئ وضعف معاملات الاتصال فإن الصين ما زالت تدعم باكستان عسكرياً وسياسياً ضد غريمها التاريخي جمهورية الهند، إضافة إلى الدور الباكستاني في ضبط مكافحة الحركات الانفصالية في شينيانغ (تركستان الشرقية) علاوة على موافقة باكستان للصين باستخدام أراضيها لتحقيق هدفين، هما: احتواء

الهند ووضع أمنها أمام تحديات جديدة وإنجاح مشروع إحياء طريق الحرير، ومن ثم يمكن للسعودية استخدام نفوذها السياسي والديني في باكستان للتأثير على سياسة الصين تجاه النظام الإقليمي الخليجي.

3 – ينبغي أن تدرك دول مجلس التعاون أن تباين السياسات الخارجية تجاه الصين لم يحقق الهدف الأساسي والمهم لدول، أمنها القومي مهدد ومعرض للتهديدات بشكل مباشر، لذلك فإن التباين في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون ينبغي أن يستثنى في حالة التعامل مع الصين وهي الوسيلة الأمثل التي تأخذها الصين بالاعتبار في قرارات سياستها الخارجية، مع الأخذ بالاعتبار درجة الاستقلالية التي تتمتع بها السعودية في علاقاتها مع الدول من خارج الكتلة الغربية، التي تمثل مظلة دبلوماسية سياسية لدول الخليج الأقل قدرة على المناورة وتقديم المبادرات السياسية بشأن كيفية التعامل الأمثل مع ظاهرة صعود القوى الدولية وهبوطها.

البنيان ثنائي القطبية والمتعدد والسلم الدولي (التوازن لا التفوق):

علاوة على ما سبق تشير أدبيات العلاقات الدولية إلى وجود علاقة بين طبيعة البنيان الدولي في فترة زمنية معينة والسلم الدولي، البنيان ثنائي القطبية وفي أحيان أخرى المتعدد، يحقق التوازن الأمثل بين القوى في فترات الصراع وفي مراحل عدم استقرار النسق الدولي ويكبح عدوانية الأحادية المتفوقة ويعطي هامشاً من حرية الحركة والمناورة للدول الأقل قوة غير القادرة على إحداث التغيير أو الإسهام به في السياسة الدولية؛ لذلك فإن انهيار الاتحاد السوفيتي كان خطأ إستراتيجياً أفقد العالم العربي ظهيراً دولياً أدى انهياره إلى إضعاف الموقف العربي في شأن قضية فلسطين وفتح المجال أمام الحركة الصهيونية لاستخدام جميع الأدوات الممكنة، بما فيها العسكرية؛ لطمس قضية فلسطين وإذلال شعبها ومحاصرته والاعتماد على النفوذ الأمريكي في العالم العربي لمنع أي تحركات جادة إزاء قضية الحق الفلسطيني. موقف الصين تجاه قضية فلسطين هو الالتزام بتسوية حدود ما قبل 1967، بما في ذلك القدس الشرقية كعاصمة لفلسطين، وهو موقف دولي تهدف منه الصين إلى مشاركة العالم العربي مواقفه الثابتة في إطار الحضور الصيني المتزايد في الشرق الأوسط والعالم العربي؛ لذلك فإن قضية فلسطين كأحد الأمثلة البارزة التي يمكن من خلال البنيان الدولي تحقيق مكتسبات

تصب في صالح الحق الفلسطيني دعماً لأسس السلام الدائم، وتعيد تشكيل التوازنات الدولية في الشرق الأوسط، فالهدف، إذاً، ليس دعم التفوق الأمريكي أو الصيني وإنما تحقيق معادلة يمكن من خلالها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين كأحد أهم أهداف الأمم المتحدة التي فشلت في تحقيقها منذ تأسيسها.

المراجع:

سفارة دولة الكويت في بروكسيل (د.ت). العلاقات بين دولة الكويت وحلف شمال الأطلسي. http://www.kuwaitembassy.be/index.php/ar/2014-02-23-18-40-10/2014-02-23-19-14-41 تم الاسترجاع في 10 يناير 2017.

البيلاوي، حازم. (2000). **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

النجار، سعيد. (1995). اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. صندوق النقد العربي.

الذويخ، محمد (2016). الحزام والطريق عنوان جديد للتعاون الدولي. تم الاسترجاع في 12 يناير 2017.
http://m.arabic.china.org.cn/arabic/doc_1_49744_935433.html

المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. (2016). العلاقة بين الصين والكويت والبناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن 21. تم الاسترجاع في 13 يناير 2017.
http://www.mop.gov.kw/meetingDetail.aspx?Id=18

ماتوآديتيا، سوبرامانيانأرفين. (2015). **الصين ونظام التجارة العالمي**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ع 145.

قنصلية دولة الكويت، كوانزو، الصين. (د.ت). غواندونغق تنفق مئات الملايين على مصفاة النفط ومجمع الصناعات البتروكيميائية. تم الاسترجاع في 1 مارس 2016.
http://www.kw-cg-gz.org/showproduct_al.php?id=109

طلبة جمهورية الصين الشعبية. (2016). عمادة القبول والتسجيل. مكتب العميد المساعد. قسم الإحصاء والدعم الفني. جامعة الكويت. كتاب رقم 0975.

منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة UNWTO. (2016). الإصدار السنوي لقواعد بيانات مرسلة عبر البريد الإلكتروني من المنظمة.

صحيفة الشعب اليومية. (2011). الهيئة العامة للاستثمار في الكويت تقيم مكتباً في الصين يهدف إلى فتح أسواق آسيا. (2011). تم الاسترجاع في 1 مارس 2016.
http://www.kw-cg-gz.org/showproduct_al.php?id=109

Bin Huwaidin, M. (2002). *China's relations with Arabia and The Gulf 1949-1999*. USA.

China, GCC Vow to reach comprehensive FTA Within 2016. (n.d) China FTA Network.

Retrieved from http://fta.mofcom.gov.cn/enarticle/engcc/engccnews/201601/30498_1.html

China's navy extends its combat reach to the Indian ocean. (Mar,2014). U.S. China economic review commission staff report.

Davidson, C. (2010). The Persian Gulf and Pacific Asia from indifference to Interdependence. C.Hurst. UK

Dadwal, S. R. (2007). China's search for energy security: Emerging dilemmas. *Strategic Analysis*. Vol 31 No 6

Friedberg, A. (Autumn, 2005). The Future of U.S-China Relations: Is Conflict Inventible?. *Inernational Security*. Vol.30, No.2, PP 7-45. may 2016

Ramaswamy, S. (Oct, 2015). India, s engagement of ASEAN: From look East to act East. Cast Asia research programme. <http://earp.in/en/indias-engagement-of-asean-from-look-east-to-act-east> Retrieved on 14 Jan 2017

Jayasekera, D. (May, 2016). India opens talks with US on waging war on Chinese submarines. <https://www.wsws.org/en/articles/2016/05/07/usin-m07.html> Retrieved on 10 Jan 2017.

Kuwait's crude oil exports to China hit record high. (Oct,2016). <http://www.kuna.-net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2542078&Language=en> Retrieved on 7 Jan 2016.

Kuwait and NATO sign transit agreement. (Feb, 2016). North Atlantic treaty organization. <http://www.nato.int/cps/en/natohq/news_128684.htm> Retrieved on 6 Feb 2017.

Lee, J. (2016). Will China's rise be peaceful? A social psychology perspective. *Asian security*. Vol,12 No,1 PP 29-52.

Mearsheimer, J. (Oct, 2014). Can China rise Peacefully. The International interest. Retrieved from.

Monir, A. (2013). The rise of China and its implications for the Muslim World. *Journal Of Economic Cooperation And Development*. Vol 34 No 1.

Niazi, K. (2009). Kuwait looks towards the East: Relations with China. Middle East Institute. Retrieved from http://www.mei.edu/content/kuwait-looks-towards-east-relations-china

Pape, R. (2005). Soft balancing Against The United States. *International Security*. Vol. 30, No 1 PP 7-45

Schmidt, A. (2010). Strategic Partnership a Contested Policy Concept A review of recent publications. Retrieved from

Rodriguez, A.N. (Sept,2016). China is setting up the menu for global financial order. Voltaire network. <http://www.voltairenet.org/article193200.html> Retrieved on 7 Jan 2017.

Toumi, H. (2014). Kuwait, China Sign 10 Cooperation Accords. Retrieved from

Total, Kuwait's KPC sign China refinery agreement. (Mar, 2012). International energy forum. <https://www.ief.org/news/total,-kuwaits-kpc-sign-china-refinery-agreement> Retrieved on 8 Jan 2016

Vision and Actions on Jointly Building Silk Road Economic Belt and 21st-Century Maritime Silk Road. (2015). Maritime Silk Road society. Retrieved from

Wang, Y.K. (2010). China's response to unipolar world: The strategic Logic of peaceful development. *Journal of Asian and African Studies*. Vol,45. No,5. 554-567.

Yang, S. X. (2013). China in UN Security Council decision-making on Iraq conflict understanding, Competing preferences. New York. Routlege.

Zhou, W. (2015). China's growing assertiveness in the south China sea. Elecanp royal institute. < http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_en/contenido?WCM_GLOBAL_CONTEXT = /elcano/elcano_in/zonas_in/asia-pacific/ari60-2015-chinas-growing-assertiveness-in-the-south-china-sea > Retrieved on 7 Jan 2017

قدم في: سبتمبر 2016
أجيز في: فبراير 2017